مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: تحليل وقياس العوامل المؤثرة في النفقات العامة في العراق للمدة (2003 - 2017)
اسم الكاتب: م.م. سارة أكرم خطاب، م.م. أحمد عبدالكريم أحمد، م.د. محمد فوزي محمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3646
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 23:57 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تـنـمية الرافديـن

العدد ١٢٢ المجلد ٣٨ لسنة ٢٠١٩

تحليل وقياس العوامل المؤثرة في النفقات العامة في العراق للمدة (٢٠٠٣- ٢٠١٧)

Analysis and Measurement the Affecting Factors in Public Expenditures in Iraq for the Period 2003-2017

سارة أكرم خطاب
مدرس مساعد

أحمد عبد الكريم أحمد
مدرس مساعد

الدكتور محمد فوزي محمد
مدرس

قسم العلوم المالية والمصرفية
كلية الإدارة والاقتصاد–جامعة الموصل

Sarah A. khattab
Assistant Lecturer
sara_akram@uomosul.edu.iq

Ahmed A. Ahmed
Assistant Lecturer
Dep, of Banking and Financial
Ahmed.alnouime@yahoo.com

Mohammed F. Mohammed(PhD)
Lecturer
Mfm80-2006@yahoo.com

تأريخ استلام البحث ٢٠١٩/٤/١٣ تأريخ قبول النشر ٢٠١٩/٦/٢

المستخلص

يهدف البحث إلى دراسة التطورات التي طرأت على الانفاق الحكومي في العراق خلال الفترة (٢٠٠٣ -٢٠١٧)، من خلال تحليل هيكل النفقات الحكومية حسب: التقسيم الاقتصادي، وماهية التغيرات التي طرأت عليها ومحاولة الوقوف على مسبباتها كذلك تحديد العوامل المتفاعلة فيما بينها في تحديد مقدار الانفاق العام (المتغير المعتمد) ولغرض الوصول الى منهجية البحث، تم الاعتماد على البرامج الاحصائية (Minitab, Eviews). واوضحت النتائج الاحصائية أن البيانات مستقرة في المستوى كما هي عليه الحال مع نمو الانفاق الحكومي، ومعدل النمو الاقتصادي، ومعدل النمو السكاني، أما المتغيرات الأخرى مثل معدل التضخم ومستوى الفساد والأسعار العالمية للنفط، فقد أصبحت ساكنة أو مستقرة بعد أخذ الفرق الأول لها. ولغرض الوصول الى هدف البحث تم تقدير أنموذج قياسي تضمن المتغيرات المستقلة (أسعار النفط، معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، معدل نمو السكان، معدل التضخم، الفساد). وتوصل البحث إلى عدد من النتائج لعل أهمها، هو أن معدل النمو الاقتصادي كان له تأثير معنوي في معدل النمو في الانفاق العام في العراق، وهو على علاقة طردية معه، أما معدل التضخم في الاقتصاد العراقي فكان على علاقة عكسية مع معدل النمو في حجم الانفاق العام، وهما متطابقان مع المنطق الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: *الانفاق الجاري، الانفاق الاستثماري، محددات الانفاق الحكومي.*

Abstract

The study aims to study the developments in the government expenditure in Iraq during the period 2003-2017, through analyzing the structure of government expenditures according to the economic division, the changes that have occurred and trying to identify the causes thereof, as well as determining the interaction factors among them in determining the amount of public expenditure (The approved variable). In order to access the research methodology, statistical programs (Minitab, E-views) were used. The statistical results showed that the data are stable at the level as is the case with the growth of government spending and the rate of economic growth and population growth rate, while other variables such as inflation rate and the level of corruption and world prices of oil has become static or stable after taking the first difference. In order to reach the goal of the research, a standard model was estimated to include independent variables (oil prices, GDP growth rate, population growth rate, inflation rate, corruption). The research found a number of results, the most important of which is that the rate of economic growth has had a significant effect on the rate of growth in public spending in Iraq and is in direct relationship with him. The rate of inflation in the Iraqi economy was inversely proportional to the rate of growth in the volume of public spending, and identical to economic logic.

Key words: *Current expenditures, Investment expenditures, Determinants public expenditures*

المقدمة

تحتل النفقات العامة مكانة مميزة في الدراسات المالية بوصفها أداة الحكومة لتحقيق أهدافها بغض النظر عن اتجاه النظام وفلسفته وطبيعته. وتزايدت هذه الأهمية مع التغيرات الحديثة في مفهوم النفقات الحكومية فلم تعد مجرد رقم نقدي، وإنما أصبحت من الدعائم المهمة التي تستند إليها الحكومات في تحقيق مجمل اهدافها، فهي تعد الوسيلة التي تتيح للحكومة تنفيذ برامجها وممارسة دورها كمتدخل في مختلف الأنشطة. وإن الانفاق الحكومي بشقيه (الجاري والاستثماري) من أهم أدوات السياسة المالية التي تستطيع أن تسهم في تحريك فعاليات الاقتصاد الوطني، وتحقيق النمو الاقتصادي المنشود إذا استخدمت بشكل أمثل، فالانفاق العام يعكس بدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها على مختلف الانشطة الاقتصادية. لقد شهد الانفاق الحكومي في العراق تطورات عديدة أثرت على مساره من حيث الحجم والجهة التي ينفق عليها، وذلك بسبب الاوضاع الأخيرة التي مر بها العراق (بعد عام ٢٠٠٣) ويهدف البحث الى الوقوف على الاتجاه الذي أخذه هيكل الانفاق العام وتحديد العوامل الي تؤدي دوراً مهماً في تحديد مقداره وكميته وأولوياته.

أهمية البحث

تنبع أهمية دراسة النفقات العامة من خلال بيان الطبيعة الخاصة لها، ودورها المهم عبر شقيها الاستهلاكية والاستثمارية، وأهميتها لا تنحصر بالجانب الكمي (حجم الانفاق) فقط، وإنما تعدت ذلك لتشمل الجوانب النوعية (هيكل الانفاق) ومن ثم فإن دراسة الإنفاق الحكومي وتحليله باستخدام أدوات وأساليب التحليل الاقتصادي يمكن أن يسهم في اتخاذ القرارات المستقبلية.

مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث في أنه على الرغم من ضخامة حجم الإنفاق الحكومي عبر شقيه الاستهلاكي والاستثماري لم يستطع أن يرفع من معدلات النمو الاقتصادي الى مستويات مرغوب فيها، فضلاً عن عدم قدرته على رفع المعاناة عن المواطنين وإعادة توزيع الدخول وتضييق فجوة التباين فيما بينهم، لذلك فإن دراسة محددات النفقات العامة سيعمل على زيادة الانفاق وتقليل التفاوت فيما بين دخول المواطنين من خلال تعزيز العوامل ذات التأثير الأكبر في الانفاق العام.

هدف البحث

يسعى البحث الى تحقيق الأهداف الآتية:

١. دراسة تطور الانفاق العام بشقيه (الجاري والاستثماري) خلال المدة (٢٠٠٣ -٢٠١٧).
٢. البحث في تأثير كل من (سعر النفط، معدل النمو الاقتصادي، معدل نمو السكان، درجة الفساد، معدل التضخم) في الانفاق الحكومي من خلال تقدير وتحليل الأنموذج القياسي المعد لبيان التأثير بشكل كمي.

فرضية البحث: يفترض البحث أن كلاً من المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية تتفاوت في أهميتها النسبية وتأثيرها في حجم الانفاق العام في العراق.

أسلوب البحث: تعامد في هذا البحث اسلوبي التحليل الوصفي مكتملاً بالاسلوب القياسي لبيان صحة فرضية البحث من عدمها.

أولاً- مفهوم الانفاق الحكومي Public Expenditures

يعرف الإنفاق الحكومي بأنه مبلغ من المال تنفقه الحكومة خلال مدة زمنية بهدف تحقيق النفع العام وازدهار المجتمع (Martani, Rossieta, Wardhani, 2017, 82) كما يعرف بأنه مجموعة من المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال مدة زمنية بهدف إشباع حاجات معينة للمجتمع الذي تنظمه الدولة (الجبوري، الزاملي، ٢٠١٤، ١٩٢). وينظر إلى الانفاق الحكومي بأنه يتمثل في مجموع ما تدفعه الدولة بمجمل هيئاتها من نفقات بهدف

الحصول على الموارد الأساسية للقيام بالخدمات المشبعة للحاجات العامة، ولذلك فإن إشباع الحاجات العامة هو المبرر الرئيس لوجود الدولة كتنظيم اجتماعي، وإن نطاق الحاجات العامة يتحدد بالطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة وبمرحلة التطور التي يمر بها المجتمع (كداوي، ٢٠٠٥، ١٣). وأيا كان تعريف الانفاق الحكومي فمن الناحية الفنية يمكن تحديد أركانه بالآتي:

١. **الصفة النقدية للإنفاق العام (وإمكانية التقويم بالنقد):** إذ إن الدولة في سبيل الحصول على احتياجاتها الاساسية من السلع والخدمات تدفع مبلغا من النقود. وهذا يشمل كل أوجه الانفاق الحكومي، سواء كان إنفاقاً جارياً او استثمارياً، طالما أن جميع المعاملات الاقتصادية تتم بالنقود، وإن كان بعض الباحثين يجد بعض الاستثناءات على هذا المبدأ، فتلجأ الدولة الى الانفاق العيني بدلا من النقدي (علي، داغر، ٢٠١٠، ١١٣). والانفاق العيني يختلف حجمه من بلد إلى آخر، ومن دولة إلى أخرى، ولذلك يجب إدخال قيم السلع والخدمات التي تستحصلها الدولة من دون مقابل نقدي في الإنفاق العام كالسلع والخدمات التي تحصل عليها الدولة بصورة إجبارية، كالتجنيد الإلزامي، وللوصول الى الإنفاق العام الحقيقي يجب أن يضاف إلى الإنفاق النقدي الإنفاق العيني بعد تقييمه بقيم نقدية (المزروعي و نجمة،٢٠١٢، ٦١٦ -٦١٧).

٢. **القائم بالإنفاق شخص من أشخاص القطاع العام:** يجب أن تكون النفقات العامة القائم بالانفاق عليها هو شخص معنوي عام، فالطبيعة القانونية للمنفق تعد أساسية في تحديد ما اذا كانت النفقة عامة أم خاصة (Seshaiah *et al.*, 2018 729). والشخص العام هو كل شخصية اعتبارية تقوم بالخدمة العامة وتخضع لقواعد القانون العام.

٣. **تهدف الى إشباع حاجة عامة:** إن هدف الانفاق العام هو لتحقيق الصالح العام للمجتمع، إذ يستفيد المجتمع بصورة عامة من هذه الخدمات التي تقدمها الحكومة، وذلك باعتبار أن الأموال التي تغطي هذه النفقات ملك للعامة (حميد،٢٠١٥، ٦).

ثانياً- أنواع الانفاق الحكومي

يقصد بتقسيم الانفاق الحكومي عملية ترتيبه ضمن فئات متشابهة، ومن ثم عرضها بطريقة يسهل دراستها، وتحليل الآثار المترتبة عليها، وبشكل يسهل من صياغة وإعداد الموازنة العامة للدولة لضمان تحقيق الكفاءة والفعالية في تنفيذها. وكل دولة تعتمد على التقسيمات التي تلائم ظروفها ودرجة التطور الاقتصادي والاجتماعي، لذلك لا يمكن إيجاد تقسيم للإنفاق العام يكون شاملا لكافة أوجه نشاطات الدولة (الدليمي والدليمي،٢٠١٧، ٧٦). وقد قسم قانون الادارة المالية والدين العراقي في القسم (٤) منه النفقات العامة للدولة الى (العواد ،٢٠١٧، ٦٣):

١. **النفقات الجارية:** وتشتمل على جميع النفقات السنوية المقدرة في الموازنة لدفع الرواتب والاجور والتخصيصات الأخرى، ونفقات البضائع والخدمات والتحويلات الجارية بما في ذلك نفقات رواتب المتقاعدين والضمان الاجتماعي المدفوعة نقداً أو الصادرة عيناً ودفع الفوائد والتحويلات العينية.

٢. **النفقات الاستثمارية:** وهي النفقات المخصصة لشراء الموجودات الثابتة والمخزون والموجودات المعنوية والموجودات المالية والتحويلات الراسمالية المدفوعة نقداً أو عيناً. يرتكز بشكل أساسي على الإنفاق على البنية التحتية فضلاً عن الإنفاق على المشاريع الإنتاجية، وإن هذين الإنفاقين ليسا منفصلين تماما، وإنما هناك تداخل كبير بينهما.

وإن الوزن النسبي لكل نوع من الانفاق يختلف من بلد إلى آخر، وتشكل النفقات الجارية الحصة الأكبر من جانب النفقات العامة في البلدان النامية مقارنة بالمتقدمة، وهذا ما يفسر الطبيعة الإستهلاكية لهذه البلدان أكثر من الاستثمارية (الجبوري و الفتلاوي، ٢٠١٨، ٢٧).

ثالثاً-تطور الانفاق الحكومي في العراق

شهد الإنفاق الحكومي في العراق خلال المدة (٢٠٠٣ -٢٠١٧) تطورات عديدة أثرت على مساره من حيث الحجم والجهة التي ينفق عليها. وتوضح بيانات الجدول ١ مستوى تطور الانفاق العام فقد ارتفع من (٩٢٣٣١٠) مليون دينار في سنة (٢٠٠٣) الى (٣٢١١٧٤١٩) مليون دينار في سنة (٢٠٠٤)، أي إنه تضاعف باكثر من (٣٤) مرة. وإن هذا الاتساع في النفقات العامة جاء كنتيجة لانتهاج سياسة إنفاقية توسعية في مجالات التنمية البشرية كالتعليم والرعاية الصحية، يضاف الى ذلك زيادة القدرة الشرائية للأفراد العاملين بسبب زيادة الرواتب وخلق دخول جديدة بإيجاد فرص عمل وامتصاص جزء من البطالة (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي، ٢٠٠٣، ٣٢).

الجدول ١

هيكل الانفاق الحكومي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧) مليون دينار

السنوات	الانفاق الحكومي (١)	معدل نمو (١)%	الانفاق الاستثماري (٢)	(٢)/(١) %	الانفاق الجاري (٣)	(٣)/(١) %	الانفاق الحكومي % GDP/
٢٠٠٣	٩٢٣٣١٠		١٨٦٩٩٠	٢٠	٧٣٦٣٢٠	٨٠	٠,٣١
٢٠٠٤	٣٢١١٧٤٩١	٣٣٧٨,٥	٤٨١٧٦٢٤	١٥	٢٧٢٩٩٨٦٧	٨٥	٠,٦٠
٢٠٠٥	٢٦٣٧٥١٧٥	-١٧,٩	٥٥٣٨٧٨٧	٢١	٢٠٨٣٦٣٨٨	٧٩	٠,٣٦
٢٠٠٦	٣٨٨٠٦٦٧٩	٤٧,١	٦٨٥٣٨٢٣	١٨	٣١٢٢٢٩٧٢	٨٠	٠,٤١
٢٠٠٧	٣٩٠٣١٢٣٢	٠,٦	٩٣٦٧٤٩٦	٢٤	٢٩٦٦٣٧٣٦	٧٦	٠,٣٥
٢٠٠٨	٥٩٤٠٣٣٧٥	٥٢,٢	١٧٢٢٦٩٧٩	٢٩	٤٢١٦٧٣٩٦	٧١	٠,٣٨
٢٠٠٩	٥٢٥٦٧٠٢٥	-١١,٥	١١٥٦٤٧٤٦	٢٢	٤١٠٠٢٢٧٩	٧٨	٠,٤٠
٢٠١٠	٧٠١٣٤٢٠١	٣٣,٤	١٩٦٣٧٥٧٦	٢٨	٥٠٤٦٦٢٤٨	٧٢	٠,٤٣
٢٠١١	٦٩٦٤٠٠٠٠	-٠,٧	٢١٥٨٨٢٥٢	٣١	٤٨٠٥١٢٧١	٦٩	٠,٣٢
٢٠١٢	١٠٥١٤٠٠٠٠	٥١,٠	٢٩٣٥١٠٠٠	٢٨	٧٥٧٨٩٠٠٠	٧٢	٠,٤١
٢٠١٣	١١٩١٢٨٠٠٠	١٣,٣	٤٠٣٨١٠٠٠	٣٤	٧٨٧٤٧٠٠٠	٦٦	٠,٤٤
٢٠١٤	٨٣٥٥٦٢٢٦	-٢٩,٩	٢٤٩٣١٠٠٠	٣٠	٥٨٦٢٥٠٠٠	٧٠	٠,٣٢
٢٠١٥	٧٠٣٩٧٥١٥	-١٥,٧	١٨٥٦٤٦٧٠	٢٦	٥١٨٣٢٨٤٠	٧٤	٠,٣٤
٢٠١٦	٦٧٠٦٧٤٣٠	-٤,٧	١٥٨٩٤٠٠٩	٢٤	٥١١٧٣٤٣	٧٦	٠,٣٤
٢٠١٧	٧٥٤٩٠١٠٠	١٢,٦	١٦٤٦٤٤٦١	٢٢	٥٩٠٢٥٦٥٤	٧٨	٠,٣٧

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية السنوية (٢٠٠٣- ٢٠١٧)

يضاف إلى ذلك انفتاح العراق على الاسواق العالمية وإعادة تصدير النفط والحصول على الايرادات التي ساعدت في زيادة الانفاق العام (الدليمي، الدليمي،٢٠١٧، ٧٧) لتشهد السنوات اللاحقة تذبذبا في الانفاق لتسجل في سنة ٢٠٠٩ (٥٢٥٦٧٠٢٥) مليون دينار بانخفاض مقداره (٦٨٣٦٣٥٠) مليون دينار عن السنة السابقة بسبب السياسة الانكماشية التي قامت بها السلطة المالية نتيجة الازمة المالية والانخفاض الحاصل في أسعار النفط، وهذا يؤكد ارتباط الموازنة العامة في العراق بالدورة الاقتصادية وتداعيات التغيرات الاقتصادية الدولية على مستوى الاسعار والطلب على المورد الريعي (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي، ٢٠٠٩، ٢٨). ثم عاود الانفاق الحكومي ارتفاعه في سنة (٢٠١٠) مسجلا (٧٠١٣٤٢٠١) مليون دينار، حيث ان الازدهار الاقتصادي والمعيشي في العراق مرتبط بعاملين: الاول رفع سقف الصادرات النفطية باعتبارها اهم الواردات المالية، وثانيا استتباب الوضع الامني لتشجيع الاستثمار (تقرير وزارة التخطيط،٢٠١٠، ٥). كما سجلت النفقات العامة في سنة (٢٠١١) انخفاضا طفيفا بمقدار (٤٩٤٢٠١) مليون دينار عن السنة السابقة ليعاود الانفاق مسيرة الارتفاع في السنتين التاليتين مسجلا اعلى مستوى له في

سنة (٢٠١٣)، اذ بلغ (١١٩٢٨٠٠٠) مليون دينار، إلا أنه شهد تراجعا في السنوات الثلاث التالية (٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦) لأسباب منها التراجع في أسعار النفط العالمية، وهذا ما أدى الى زيادة نسبة العجز في الموازنة العامة، وتزايد مواطن الضعف والاختلالات الهيكلية بسبب الاعتماد شبه الكامل على عائدات تصدير النفط، فضلاً عن الضغوط الناجمة عن ارتفاع الانفاق العسكري وكلفة التعامل مع الازمة الانسانية التي تسبب بها تنظيم داعش(التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي،٢٠١٦، ٦٤). لتشهد السنة الاخيرة تحسنا طفيفا في الانفاق العام بزيادة مقدارها (٨٤٢٢٦٧٠) عن السنة السابقة. وبلغ مجموع ما تم انفاقه خلال المدة (٩٠٩٧٧٧٧٥٩) مليون دينار. اما بالنسبة لمعدل النمو السنوي للإنفاق الحكومي فقد اتسم بالتذبذب وعدم التناسق من ناحيتين: أولها إن هناك حالات من التراجع وتسجيل معدلات نمو سلبية في السنوات (٢٠٠٥،٢٠٠٩،٢٠١١، ٢٠١٤، ٢٠١٥ ،٢٠١٦). وثانيها إن السنوات التي نما فيها معدل النمو اتسمت بالتشتت الى حد كبير فقد بلغ أدنى مستوى نمو (٠,٦ %) كما في سنة (٢٠٠٧) في حين بلغ أعلى مستوى نمو (٣٣٧٨,٥%) كما في سنة (٢٠٠٤).

ويمكن قياس درجة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي (الميل المتوسط للإنفاق) والذي يعد مؤشرا يدل على درجة اشباع الحاجات العامة من قبل الدولة ونجاح السياسة الانفاقية في اعادة توزيع الدخل. ويوضح الحقل الأخير من الجدول (١) أن هذه النسبة اخذت اتجاهاً متذبذباً خلال المدة، وبقيت تقريبا في المستوى نفسه مع ارتفاع بسيط في نهاية المدة ما يدل على أن دور الحكومة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لم يطرأ عليه أي تطور، وانما بقي في مستواه نفسه وأن الحصة النسبية للسلع العامة لم تشهد تحسنا عبر الفترة الزمنية.

رابعاً- هيكل الانفاق الحكومي في العراق

إن دراسة هيكل الانفاق الحكومي (أي الاهمية النسبية لكل نوع من الانفاق في مجموع الانفاق الكلي) في أي بلد يعد مؤشرا عن اتجاهات السياسة الانفاقية وأهدافها، ويبين الجدول ١ التطورات التي شهدتها مكونات الانفاق الحكومي خلال المدة (٢٠٠٣- ٢٠١٧). وإن هذا الانفاق الحكومي المتزايد للسنوات التي اعقبت (٢٠٠٣) كان يغلب عليه الطابع الجاري، على الرغم من أنه شهد عدة سنوات من التراجع في مقداره في السنوات (٢٠٠٥، ٢٠٠٧، ٢٠٠٩ ،٢٠١١، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦)، في حين كان الانفاق الاستثماري مستمراً في تسجيل معدلات نمو إيجابية خلال المدة عدا السنوات (٢٠٠٩، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦)، فقد شكل الانفاق الجاري بالمتوسط ما يقارب ثلاثة أمثال الانفاق العام لتغطية مستلزمات الادارات الحكومية مقابل ربع الانفاق العام لصالح الانفاق الاستثماري، لينعكس ذلك بصورة سلبية في البنية التحتية التي تحتاج الى عمليات إعادة إعمار لتسهم في خفض كلف الانتاج والتشغيل لمجمل العجلة الاقتصادية بما يتيح للقطاع الخاص الانطلاق وتزايد مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي وفي تكوين رأس المال الثابت. والملاحظ أن الانفاق الجاري استحوذ على الحصة الأكبر من الانفاق، لذلك فمن الاهمية بمكان التعرف على مكوناته، وهو ما موضح بالجدول ٢ والذي يشير إلى الأهمية النسبية لكل باب صرف من أبواب الانفاق، إذ قسم الانفاق الجاري على ثمانية ابواب للسنوات (٢٠٠٧ -٢٠١٣)، وقسمت السنوات الاخرى الى تسعة أبواب.

الجدول ٢

التصنيف الاقتصادي لانفاق الموازنة الجارية في العراق للمدة (٢٠٠٣ -٢٠١٧) (نسب مئوية)

السنوات	تعويضات الموظفين	مستلزمات خدمية	مستلزمات سلعية	صيانة موجودات	نفقات راسمالية	المنح والاعانة الدين	الالتزامات والمساهمات	البرامج الخاصة	الرعاية الاجتماعية ومكافات تقاعدية	المجموع
٢٠٠٣	١٩,٩	٣,٨	٥,٧	١,٦	٢	٥٦,٧	٢,٧	.	٧,٦	١٠٠
٢٠٠٤	٨,٥	٢,٨	٤,٧	٠,٦	٣,٤	٥٦	٥,٢	١٥,٢	٣,٦	١٠٠
٢٠٠٥	٢٤	٢,٣	٣,٢	١,٤	١,٧	٤٣,٩	٦,٦	٦,٥	١٠,٤	١٠٠
٢٠٠٦	٢٤,٣	٢	٢,٩	١,٦	١	٤٧,١	٦,٨	٦,٥	٧,٨	١٠٠
٢٠١٤	٤٨,٥	٢,٨	٦,٢	٠,٩	٠,٨	١٦	٠,٣	٠	٢٤,٥	١٠٠
٢٠١٥	٦٢,٩	١,١	٣,٢	٠,٨	٠,٣٢	٩,٢	٠,٢٧	٠,١١	٢٢,١	١٠٠
٢٠١٦	٦٢	١,٣	٢,٤	٠,٧	٠,٢	١٢,٧	٠,٢	٠,١	٢٠,٢	١٠٠
٢٠١٧	٥٥,٧	١,٣	٤,٩	٠,٦	٠,٢	١١,٦	٠,٢	٠,٤	٢٥,١	١٠٠
متوسط المدة	٣٨,٢	٢,٢	٤,٢	١,٠٢	١,٢	٣١,٧	٢,٨	٣,٦	١٥,٢	

السنوات	تعويضات الموظفين	السلع والخدمات	الفوائد	الاعانات	المنح	منافع اجتماعية	المصروفات الاخرى	شراء الموجودات غير المالية	المجموع
٢٠٠٧	٣٧,٣	١٢,٣	١,٨	٤,٢	٧,٦	١٦,٥	١١,٥	٨,٨	١٠٠
٢٠٠٨	٣٣,٤	١٢	٠,٧	٥,٥	١٠,٤	١٣,٨	١٣,٥	١٠,٧	١٠٠
٢٠٠٩	٤٧,٨	١١,٢	٠,٧	٢,٩	٩	١٠,٨	٦,٦	١١	١٠٠
٢٠١٠	٤١,٨	١٢,٤	١,٣	٥,٥	٧,٧	٧,٩	٧,٧	١٨,٧	١٠٠
٢٠١١	٤٣,٧	١١,٨	٢,١	٠,٦	٨,٥	٨,٥	١٠,٥	١٤,٣	١٠٠
٢٠١٢	٣٩,٧	١٢,٩	٠,٧	٢,٤	٩,٨	٨,٢	١٠,٧	١٥,٦	١٠٠
٢٠١٣	٣٧,٤	١٠,٤	٠,٩	١,٩	٩,٧	٦,٤	٨,٦	٢,٤	١٠٠
متوسط المدة	٤٠,٢	١١,٩	١,٨	٣,٣	٩	١٠	٩,٩	١٤,٨	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية السنوية (٢٠٠٣ -٢٠١٧)

ويمكن هذا التصنيف من ملاحظة التطور الذي يشهده كل باب صرف من أبواب الانفاق العام. إن حصة كل باب من الانفاق على طول مدة البحث اتسمت بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض بحسب الظروف الاقتصادية أو الأهداف الموضوعة لتحقيقها. أما الحصة الأكبر من الانفاق الجاري طيلة المدة فكانت لباب تعويضات الموظفين، وهي تتضمن كل ما يدفع من رواتب وأجور ومخصصات ومكافآت الى العاملين وجميع التعويضات والمزايا النقدية والعينية التي يستحقها العاملون. ففي عام ٢٠٠٣ كانت نسبتها من الانفاق (١٩,٩ %)، ووصلت في عام ٢٠١٧ الى (٥٥,٧ %) إن سبب هذا الارتفاع هو التزايد في أعداد الموظفين للقطاع العام بعد عام (٢٠٠٣) بعدة أضعاف، فضلا عن زيادة الرواتب والأجور للموظفين لعدة مرات، وقد بلغ متوسط الانفاق على هذا الباب خلال المدة (٣٨,٢ %). أما باب المنح والاعانات وخدمة الدين فقد كان متوسط مساهمته للمدة (٣١,٧ %)، والذي يشمل المنح والاعانات المقدمة من قبل الحكومة للداخل أو الخارج سواء كانت مقدمة للأفراد لتحسين مستوياتهم المعاشية أو المقدمة لبعض القطاعات الاقتصادية لتصبح قادرة على إنتاج السلع والخدمات أو المنافسة في السوق، أما خدمة الدين فهي تشمل أقساط الديون الداخلية من المصارف التجارية أو الجمهور (السندات) وفوائدها، ويضاف الى ذلك أقساط وفوائد الديون الخارجية المترتبة على العراق. وكان متوسط حصة باب الرعاية

الاجتماعية والرواتب والمكافآت التقاعدية (١٥,٢ %) والذي يشمل رواتب المتقاعدين ومكافآتهم والرعاية الاجتماعية للعاطلين عن العمل والارامل والايتام. وكان متوسط نصيب الابواب الاخرى هو (١١,٩ %) للسلع والخدمات و(١,٢ %) النفقات الراسمالية و(١٤,٨ %) لشراء الموجودات غير المالية و(٣,٦ %) للبرامج الخاصة و(٩,٩ %) للمصروفات الأخرى و(١,٠٢%) لصيانة الموجودات، أما المستلزمات السلعية فقد بلغ متوسطها (٤,٢ %) والمستلزمات الخدمية كانت (٢,٢%).

ومن خلال تفحص الجدول ٣ والذي يفصل مكونات الانفاق الاستثماري (٢٠١٤-٢٠١٧) يتضح أن القطاع الصناعي احتل الاهمية النسبية الأكبر خلال المدة، يليه في ذلك قطاع المباني والخدمات، ثم قطاعا النقل والمواصلات وقطاع الزراعة إذ شكلت هذه القطاعات نسبة متواضعة جداً، وأخيراً التربية والتعليم.

الجدول ٣

الاهمية النسبية لمكونات الانفاق الاستثماري (نسبة مئوية)

السنوات	القطاع الزراعي	القطاع الصناعي	قطاع النقل والمواصلات	قطاع المباني والخدمات	قطاع التربية والتعليم	قطاع منوع	المجموع
٢٠١٤	٢,٧	٥٨,٦	٣,٨	١٢,٢	١,٢	٢١,٥	١٠٠
٢١٥	٤,٩	٧٩,٦	٣,٦	١٠,٤	١,٤	---	١٠٠
٢٠١٦	١,٥	٨٣,٧	١,٧	١٢,٧	٠,٤	---	١٠٠
٢٠١٧	٠,٣	٨٦,٣	١,٤	١١,٥	٠,٥	---	١٠٠
متوسط المدة	٢,٤	٧٧,١	٢,٦	١١,٧	٠,٩		

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، اعداد متفرقة.

خامسا التحليل القياسي للعوامل المؤثرة في الانفاق الحكومي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

سيتم قياس وتحليل العوامل المؤثرة في النفقات العامة في العراق خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٧) بعد أن يتم صياغة وتوصيف الأنموذج القياسي، المستخدم وذلك من خلال المحاور الآتية:

١. **بناء الأنموذج القياسي**: إن منهجية القياس الاقتصادي تستند على النظرية الاقتصادية لتحديد المشكلة المدروسة والمتغيرات الاقتصادية التي يتوقع أن يكون لها تأثير معنوي فيها، ومن ثم يتم الاستعانة بالاقتصاد الرياضي لتوصيف العلاقات القائمة بين المتغيرات، وأخيراً يستعان بعلم الإحصاء الرياضي فيستفاد منه في استنباط طرائق القياس وتطويرها لتقدير معالم الصيغ المقترحة واختبار الفروض، ومن ثم الوصول إلى النتائج التي يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بالمشكلة المدروسة (جيجاراتي،٢٠١٥، ٣١).

ولغرض بيان أثر عدد من العوامل في النفقات العامة في العراق، ولاختبار فرضية البحث، فقد تم استخدام أنموذج قياس اقتصادي، ولكي يُعالج هذا الأنموذج قياسياً فقد حددت المتغيرات الداخلة فيه، بوصفها الخطوة الأولى من خطوات توصيف الأنموذج ومن ثم صياغته. ويمكن التعبير عن هذا الانموذج بالمعادلة الآتية:

$$Yi = f (x1 , x2 , x3 , x4 , x5)$$

إن هذه العوامل يتوقع أن يكون لها تأثير كبير في الانفاق العام في العراق، فإنه يتوجب أن تكون معلمات هذا الأنموذج بالشكل الآتي: إن معدل النمو في الانفاق العام في العراق (Y_i) يعتمد على معدل النمو الاقتصادي المعبر عنه بالنمو في الناتج المحلي الاجمالي في العراق (X_1)، الذي يكون على علاقة طردية مع الانفاق العام في العراق، ويعرّف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة المفرطة في إمكانيات الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات التي يرغبها المجتمع (الجومرد، الدباغ، ٢٠٠٢،

٣٩٩)، ويعرف كذلك بأنه الارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية على التقنية المتقدمة والتكييف المؤسسي والإيديولوجي المطلوب لها (Simith and Todaro, 2003, 85).

إن معدل النمو السكاني المعبر عنه بمقدار التغير السنوي في عدد السكان في العراق (X_2)، وبحسب المنطق الاقتصادي سيكون على علاقة طردية مع معدل النمو في الانفاق العام في العراق، هذا ما وضحته الدراسات فقد وجدت تزايداً في نسبة الإنفاق الحكومي نتيجة تزايد معدلات النمو السكاني ما يشير الى حاجات أكبر من الخدمات العامة والطرق والمواصلات والمساكن العامة والصرف الصحي، كما أن هناك ضغوطاً محلية تدفع بالحكومات إلى أن تنتهج سياسة إنفاقية توسعية، مثال ذلك الضمان الاجتماعي، والإعانات والقضاء على الفقر والأمن الغذائي واستكمال البنى التحتية (جار الله،٢٠١٣، ٦٩-٧٠).

أما معدل التضخم (X3) فهو عملية مستمرة لارتفاع المستوى العام للأسعار (Mehrara, Sujoudi, 2015, 89) وتوسع في كمية الأموال المتداولة وانخفاض مستمر في قيمة النقد (Ruzima Veerachamy, 2015, 390). يتم قياسه عادة من خلال حساب الزيادة الحاصلة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، أو من خلال استخدام مؤشر المكمش السعري، أو من خلال معدل النمو في عرض النقد المحلي، ويتضح تأثير التضخم من خلال التدهور المستمر والمتزايد الحاصل في القيمة الشرائية للعملة المحلية من البضائع والخدمات (Dougall Mc, 2000, 6)، الأمر الذي يقلل من قدرة الدولة على الانفاق العام. وهكذا ستكون العلاقة بين هذين المتغيرين هي علاقة عكسية.

يعود ضعف أداء البلدان النامية وانخفاض معدلات الاستثمار فيها إلى انتشار الفساد الإداري والمالي، إذ يؤثر الفساد (X_4) على حجم وبنية الانفاق الحكومي، فالمسؤولون الحكوميون الفاسدون قد يفضلون انواع الانفاق التي تسمح لهم بجمع الرشاوى، ونتيجة لذلك يرغبون في تخفيض جزء من الانفاق الجاري لتوجيه بعض الموارد الاضافية نحو غيرها من أشكال الانفاق الحكومي (abus, shonchoy, 2013, 26) وإن الانفاق الكبير على بنود معينة، والتي يصعب تقدير قيمتها السوقية الصحيحة يؤدي الى اتاحة المزيد من الفرص المربحة للفساد. وإن فرص جباية الرشاوى قد تكون أكبر فيما يتعلق بالبنود التي تنتجها شركات تعمل في أسواق احتكار القلة إذ يتوافر الريع. وإن حجم الرشاوى الضخمة أسهل في مشاريع البنية الاساسية الكبيرة أو معدات الدفاع ذات الطابع التكنولوجي المرتفع منه فيما يتعلق بالكتب المدرسية ورواتب المدرسين. والصورة أقل وضوحا في قطاعات أخرى مثل الصحة، فقد تكون فرص جمع الرشاوى مرتفعة في توريد مباني المستشفيات والمعدات الطبية، ولكنها محدودة في دفع رواتب الاطباء والممرضين (يونس ،٢٠١٠، ٢٤٩) وإن الإجراءات التي تأخذها البلدان لمكافحة الفساد مازالت محدودة في مداها وأثرها، إن القضاء على الفساد يتطلب إدارة سياسية قوية وعدداً من الإصلاحات الجذرية، إذ يعد الفساد من أهم معوقات الاستثمار العام، ومن ثم فإنه يؤثر سلباً في معدل النمو في الانفاق العام في العراق.

تؤدي أسعار النفط الخام (X_5) دوراً حاسماً في تحديد حجم العوائد النفطية، وذلك على صعيد البلدان المنتجة والمصدرة للنفط، فما يحصل من ارتفاع أو انخفاض في هذه الأسعار سينعكس ذلك سواء أكان سلباً أم ايجاباً على حجم العوائد النفطية، ذلك أن زيادة حجم العوائد النفطية ينجم عنها زيادة في مقدار العملات الأجنبية الداخلة إلى البلد، ومن ثم زيادة في حجم الودائع الحكومية من العملات الصعبة، مما يؤدي إلى زيادة القوة النقدية للحكومة، الأمر الذي يتمخض عنه زيادة في حجم الإنفاق الحكومي. وعلى الرغم من العوائد النقدية الضخمة التي تتحصل عليها من أسعار النفط التي لو استغلت بالشكل الأمثل لأحدثت تنمية اقتصادية متوازنة في جميع قطاعات الاقتصاد وزادت في الوقت نفسه من قدرة هذه البلدان على الانفاق العام الذي يوجه

في العديد من مناحي الحياة. وعليه ستكون العلاقة بين هذين المتغيرين علاقة طردية. ولغرض التقدير والتحليل فقد استخدمت صيغ عدة للتقدير المتعدد بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية Ordinary Least Squares لأنها تعطي أفضل التقديرات الخطية غير المتحيزة والمتفقة غالباً مع منطق النظرية الاقتصادية، أما الشكل الرياضي للأنموذج المعبر عن المتغيرات المذكورة في المعادلة الهيكلية للأنموذج فيتمثل بالصيغة الرياضية الآتية:

$$YI = B_o + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4X_4 + B_5X_5$$

إن التقدير ما لم يحتوِ على حد الخطأ (Ui) فإنه لا يعبر عن حقيقة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد (محمد، ٢٠١٢، ٥٧)، لذلك أصبحت الصيغة المعبرة عن حقيقة العلاقة هي كما يأتي:

$$YI = B_o + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4X_4 + B_5X_5 + Ui$$

وقبل البدء بإجراء تقدير الانحدار فإن هناك عدداً من الاختبارات الاحصائية التي يتوجب اجتيازها من أجل التأكد من سلامة النتائج المتحصل عليها من هذا التقدير، وهي كما يأتي:

أ. **اختبار استقرارية السلاسل الزمنية :** تفترض السلاسل الزمنية أنها سلاسل ساكنة أو مستقرة في بياناتها التي في حال انتفاء الاستقرار أو غيابه من بياناتها، فإن الانحدار الذي يتم الحصول عليه هو انحدار زائف، لقد تم استخدام اختبار ديكي- فوللر الموسع ADF في الكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الأنموذج (محمد، ٢٠١٢، ٢٠٧)، وقد تم الاستغناء عن اختبار دكي فوللر البسيط نظراً لعدم أخذه أو تجاهله للارتباط الذاتي في الخطأ العشوائي، وهذا يؤدي إلى عدم اتسام تقديرات المربعات الصغرى الاعتيادية لمعلمة الانحدار بالكفاءة، وكما موضح في الجدول ٤ إذ تشير نتائج الاختبارات إلى رفض فرضية العدم. وذلك لغياب جذر الوحدة لمستويات السلاسل الزمنية، أي إنها مستقرة في المستوى بوجود ثابت واتجاه كما هو عليه الحال مع المتغيرين الانفاق الحكومي ومعدل النمو الاقتصادي، وهما متكاملان من الرتبة 1 (0) ومستقرة في المستوى بوجود ثابت كما هو عليه الحال مع معدل النمو السكاني. إن المتغيرات Yi وX_1 وX_2 كانت ساكنة أو مستقرة عند المستوى، أما المتغيرات X_3 وX_4 وX_5 أصبحت ساكنة أو مستقرة بعد أخذ الفرق الأول لها، وهي متكاملة من الرتبة I (1).

الجدول ٤

اختبار جذر الوحدة لاستقراريه السلاسل الزمنية

Variable	Level			First Deference		
	ADF Statistics	Result	Test Critical Value	ADF Statistics	Result	Test Critical Value
Yi	4.910031-	*Stationary	0.01	-	-	-
X_1	6.737480-	*Stationary	0.01	-	-	-
X_2	2.809575-	***Stationary	0.10	-	-	-
X_3	1.903427-	Non	2.701103-	2.182965-	**Stationary	1.970978-
X_4	2.031351-	Non	2.690439-	2.639648-	**Stationary	1.970978-
X_5	1.944390-	Non	2.690439-	3.242033-	**Stationary	3.119910-
	(0) I	(0) I	(0) I	(1) I	(1) I	(1) I

الجدول: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسب الالكتروني

* تعني مستوى معنوية 1%، ** تعني مستوى معنوية 5%، *** تعني مستوى معنوية 10%.

ب. اختبار التكامل المشترك: هناك نوعان من الاختبارات للتكامل المشترك، الأول مقدم من قبل Engle و Granger في عام 1987، ويُستخدم في حالة المعادلة ذات المتغير التوضيحي الواحد، مثل متغير حد الخطأ العشوائي أو البواقي، ويعتمد على خطوتين في حسابه: الأولى تقدير علاقة الأجل الطويل للحصول على البواقي والثانية اختبار استقرارية الخطأ العشوائي (i) ، والثاني مقدم من قبل Johansen في عام 1988 ولكون هناك معوقات تواجه الاختبار الثاني تكمن في عدم وجود مشاهدات كثيرة نتيجة لصغر حجم العينة موضوع الاختبار (15 مشاهدة) تساعد في إنجاز هذا الاختبار، لذلك سيتم اللجوء إلى الاختبار الأول لكن من خلال الحصول على البواقي. ولأجل إجراء اختبار التكامل المشترك بطريقة إنجل- كرانجر سيتم أولاً تقدير العلاقة طويلة الأجل، وكانت نتائج تقدير أنموذج الانحدار المشترك بحسب طريقة المربعات الصغرى وبالاعتماد على برنامج (EViews) كما في جدول ٥.

الجدول ٥

الانحدار المتعدد للعوامل المؤثرة في الانفاق العام في العراق

المتغيرات	المعلمات المقدرة	الخطأ المعياري	اختبار t	الاحتمالية
Constant	3323.008	1981.701	1.676846	0.1279
X_1	31.29347	6.11254	5.119552	0.0006
X_2	-406.644	229.18	-1.77434	0.1098
X_3	-16.7508	10.31731	-1.62357	0.1389
X_4	-37.0123	77.45677	-0.47785	0.6442
X_5	-22.0015	6.803621	-3.23379	0.0103
Schwarz criterion=15.71896		F-statistic= 6.6504741		R^2=0.786994
Hannan-Quinn =15.43272		Log likelihood=-109.7680		R^{-2}=0.668658
S Residual=1994513 S		info criterion=15.43574 Akaike		DW=2.010132

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسب الالكتروني.

وبعد الحصول على بواقي انحدار الجدول ٥ تم اختبار استقرارية سلسلة البواقي (اختبار جذر الوحدة) باستخدام كل من اختباري اختبار دكي – فوللر الموسع "ADF " واختبار فيلبس-بيرون "P.P"، ولقد تم الحصول على النتائج في الجدول ٦، ومن خلال مقارنة القيمة المقدرة مع قيمها الجدولية يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة لجذر الوحدة باستخدام اختبار (ADF).

الجدول ٦

اختبار جذر الوحدة لاستقرارية البواقي باستخدام اختباري دكي فوللر الموسع واختبار P.P.

	اختبار ADF			**اختبار P.P**		
المستوى	**ثابت**	**ثابت واتجاه**	**بدون ثابت واتجاه**	**ثابت**	**ثابت واتجاه**	**بدون ثابت واتجاه**
القيم الحرجة	-3.77284	-3.481527	-4.267754	6.840764-	6.10290-	-9.70643
إحصائية (t)	-3.17535**	-3.515047***	-3.00740*	*4.057910-	-4.88642*	-2.75499*
فرضية جذر الوحدة	I (1)	I (1)	I (1)	I (1)	I (1)	I (1)
القرار	رفض	قبول	رفض	رفض	رفض	رفض

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسب الالكتروني.

وكذلك فقد تم رفضها وفقاً لاختبار (P.P) عند مستوى معنوية 1%، مما يدل على وجود تكامل مشترك بين الانفاق العام في العراق ومحدداته، ونتيجة لعدم تضارب نتائج هذين الاختبارين وتقديم قرار حاسم حول مدى تحقق التكامل المشترك، فإن ذلك لا يتطلب اللجوء إلى اختبار بديل. مثل اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن، الذي يتفوق على اختبار انجل وكرانجر للتكامل المشترك السابق في حال وجود أكثر من متغير مستقل والذي بموجبه يتم تحديد عدد متجهات التكامل المشترك، وبذلك فإن هذه النتيجة تؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، مما يعني أن هذه المتغيرات لا تبتعد عن بعضها كثيراً بحيث تظهر سلوكاً متشابهاً.

ج. **اختبار عدم تجانس التباين:** تأكد غياب مشكلة عدم تجانس التباين من أنموذج التقدير، وذلك بموجب نتائج اختبار LM test Breusch-Pagen القائم على تربيع البواقي التي يتم الحصول عليها بعد تقدير أنموذج الانحدار وعمل انحدار مساعد ثانٍ بها، ومنه يتم الحصول على قيمة معامل التحديد R^2 الذي يتم ضربه في عدد المشاهدات N، ومن ثم نحصل على قيمة LM، وهي تساوي $LM=NR^2$ التي يتم مقارنتها مع القيمة الجدولية لاختبار مربع كاي وبدرجة حرية P-1 وبمستوى معنوية 5%، فاذا كانت قيمة LM أصغر من القيمة الجدولية لاختبار مربع كاي، فهذا يعني قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين ورفض الفرضية البديلة، وكما موضح في الجدول ٧:

الجدول ٧

اختبار Breusch-Pagen

قيمة LM	قيمة 1 %	قيمة 5 %	قيمة 10%
8.385	29.14	23.68	21.06
النتيجة	التباين متجانس	التباين متجانس	التباين متجانس

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسب الالكتروني.

د. **اختبار التوزيع الطبيعي:** ولغرض معرفة طبيعة التوزيع الطبيعي من عدمه للمتغيرات المستخدمة في أنموذج التقدير بهدف الحصول على نتائج طبيعية غير متحيزة، فقد تم اخضاع متغيرات أنموذج التقدير إلى اختبارات التوزيع الطبيعي الثلاثة، المتمثلة في اختبارات رايان-جوينر Ryan-Joiner وكولموكوروف - سميرنوف Kolmogorov-Smirnov، واختبار أندرسون- دارلنك Anderson-Darling ، إذ يتطلب التوزيع الطبيعي للمتغيرات النجاح على الأقل في أحد هذه الاختبارات، أما النجاح في هذه الاختبارات فيتطلب أن تكون القيمة المحتسبة لهذه الاختبارات (P-Value) أكبر من "0.05"، ولقد كانت نتائج الاختبار كما موضح في الجدول ٨.

الجدول ٨

اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات

النمو بالإنفاق العام	**Anderson-Darling**	**Ryan-Joiner**	**Kolmogorov-Smirnov**
	P -Value=0.15	**P-Value=0.0810**	**P-Value=0.171**
معدل النمو الاقتصادي	Anderson-Darling	Ryan-Joiner	Kolmogorov-Smirnov
	P-Value=0.150	P-Value=0.100	P-Value=0.709
معدل النمو السكاني	Anderson-Darling	Ryan-Joiner	Kolmogorov-Smirnov
	P -Value=0.073	P-Value=0.0264	P-Value=0.014
معدل التضخم	Anderson-Darling	Ryan-Joiner	Kolmogorov-Smirnov

Kolmogorov-Smirnov	Ryan-Joiner	Anderson-Darling	النمو بالإنفاق العام
P-Value=0.171	**P-Value=0.0810**	**P -Value=0.15**	
P-Value=0.01	P-Value=0.051	P -Value=0.006	
Kolmogorov-Smirnov	Ryan-Joiner	Anderson-Darling	**مؤشر الفساد**
P-Value=0.15	P-Value=0.100	P -Value=0.257	
Kolmogorov-Smirnov	Ryan-Joiner	Anderson-Darling	**الاسعار العالمية للنفط الخام**
P-Value=0.218	P-Value=0.100	P -Value=0.15	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسب الالكتروني.

ويتبين أن متغير النمو بالإنفاق العام كان قد اجتاز الاختبارات الثلاثة، وكذلك فعل كل من متغير معدل النمو الاقتصادي ومتغير الأسعار العالمية للنفط الخام ومتغَير مؤشر الفساد، أما متغير معدل النمو السكاني فقد اجتاز أحد الاختبارات ألا وهو اختبار Anderson-Darling، أما متغير معدل التضخم فهو الآخر اجتاز أحد الاختبارات المتمثل في اختبار Ryan-Joiner.

٢. **تقدير الأنموذج وتحليله:** بعد تحديد أنموذج التقدير بمتغيراته المعتمدة في التحليل والنجاح في اجتياز الاختبارات السابقة، فقد تم إخضاع هذه المتغيرات للقياس التجريبي، وظهرت نتائجها تباعاً كما في الجدول ٩، وبسبب تواجد المعلمات السالبة في العديد من نماذج التقدير، الأمر الذي أدى وبعد أخذ اللوغاريتمات لها إلى الحصول على قيم صفرية لهذه المعلمات، ومن ثم أدى ذلك إلى انخفاض في درجات الحرية لثلاثة من نماذج التقدير، الذي انعكس بدوره على تشويه النتائج المتحصل عليها، لذلك تطلب الأمر إهمالها والإبقاء على الأنموذج الخطي في التقدير.

الجدول ٩

نماذج تقدير دوال العوامل المؤثرة في الانفاق العام في العراق للمدة(2003-2017)

الأنموذج الخطي									
	B_0	B_1	B_2	B_3	B_4	B_5	R^2	R^{-2}	DF
المقدرات	3323	31.3	- 407	- 16.8	- 37.0	- 22.0	78.7%	66.9%	5,9
اختبار T	1.68	5.12	1.77	1.62	0.48	3.23	DW=2.01		F=6.65
الأنموذج اللوغارتمي									
	B_0	B_1	B_2	B_3	B_4	B_5	R^2	R^{-2}	DF
المقدرات	- 38.6	- 0.106	6.38	- 2.00	19.0	- 3.08	99.4%	98.0%	5,2
اختبار T	6.05	0.65	7.67	12.46	11.71	5.34	DW=3.00		F=68.06
الأنموذج نصف اللوغارتمي الأيمن									
	B_0	B_1	B_2	B_3	B_4	B_5	R^2	R^{-2}	DF
المقدرات	13248	484	- 920	- 360	- 283	- 2743	70.3%	33.2%	5,4
اختبار T	1.05	1.26	0.48	0.93	0.09	2.24	DW=2.20		F=1.89
الأنموذج نصف اللوغارتمي الأيسر									
	B_0	B_1	B_2	B_3	B_4	B_5	R^2	R^{-2}	DF
المقدرات	- 11.9	0.0139	1.21	- 0.100	0.910	- 0.0244	92.6%	74.2%	5,2
اختبار T	1.54	0.43	1.35	2.46	2.64	0.81	DW=3.25		F=5.03

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسب الإلكتروني

استخدم أنموذج التقدير الخطي في تقدير تأثير العوامل المؤثرة في الانفاق الحكومي العام في العراق، وذلك لكونه يتمتع بتوافر أكبر درجات للحرية من بين النماذج الأخرى للتقدير، وهذا يعني احتوائه على سنوات الاختبار كاملة للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧) في حين عمل انخفاض درجات الحرية

في بقية النماذج على استبعادها من بقية الاختبارات. بعد استخدام أسلوب الحذف الاسترجاعي Stepwise القائم على الاستبعاد التدريجي للمتغيرات التوضيحية(المستقلة) غير المعنوية من القياس، فقد تم استبعاد أحد المتغيرات التوضيحية غير المعنوية المتمثل في مؤشر الفساد نتيجة لفشله في اجتياز اختبار T-test، وهكذا فقد اقتصر أنموذج التقدير الخطي على أربعة متغيرات توضيحية كما في جدول (١٠) إذ تشير نتائج التقدير لهذا الأنموذج إلى أن (٧٨,٢ %) من التغيرات الحاصلة في أنموذج تقدير تأثير العوامل المؤثرة في معدل النمو في الانفاق الحكومي في العراق تعود إلى المتغيرات الأربعة الموجودة في هذا الأنموذج،

الجدول ١٠

تقدير العوامل المؤثرة في الانفاق العام في العراق

المتغيرات	أسماء المتغيرات
Y_i	الانفاق الحكومي العام.
X_1	معدل النمو الاقتصادي.
X_2	معدل النمو السكاني
X_3	معدل التضخم
X_4	مؤشر الفساد.....(أستبعد)
X_5	الاسعار العالمية للنفط الخام.

أنموذج التقدير قبل استبعاد المتغيرات المستقلة غير المعنوية

مصفوفة الارتباط	درجات الحرية	القيم الجدولية	اختبار (t)	المعاملات	المقدرات
X_3 X_2 X_1 X_4 X_2 0.340 X_3 0.352 0.160 X_4 0.268 -0.134 $X_5$0.110 -0.174- 0.438- 0.533 - 0.647	5	1.833	1.68	3323	Constant
	9	1.833	5.12	31.3	X_1
	14	1833	1.77	-407	X_2
		1.833	1.62	-16.8	X_3
		1.833	0.48	-37	X_4
		1.833	3.23	-22	X_5
	DW	3.48	6.65	F	الاختبارات
	2.01	66.9%	R^{-2}	78.7%	R^2

أنموذج التقدير بعد استبعاد المتغيرات المستقلة غير المعنوية

مصفوفة الارتباط	درجات الحرية	القيم الجدولية	اختبار (t)	المعاملات	المقدرات
X1 X2 X3 X2 0.340 X3 0.352 0.160 -X5 0.110 -0.174 0.438	4	1.83	3.23	2455	Constant
	10	1.83	5.57	30.2	X_1
	14	1.83	1.85	-352	X_2
		1.83	2.18	-19.1	X_3
		1.83	3.66	-20.3	X_5
	DW	3.48	8.95	F	الاختبارات
	2.16	69.4%	R^{-2}	78.2%	R^2

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الحاسب الإلكتروني

أما القيمة المتبقية (٢١,٨ %) فإنها تعود إلى تأثير عوامل أخرى غير داخلة في التقدير يُطلق عليها عادةً بمتغير حد الخطأ العشوائي، وأن القيمة المحتسبة لاختبار F تظهر معنوية الأنموذج عند مستوى معنوية 5% ودرجات حرية "10، 4"، كذلك فإن الأنموذج خالٍ من مشكلة الارتباط الخطي بموجب اختبار كلاين (كاظم، ١٩٨٨، ٣٣٣)، كما أن قيمة اختبار DW المحتسبة لا تؤكد، وفي الوقت نفسه لا تنفي خلو الأنموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم متغير حد الخطأ

العشوائي، وذلك لوقوع القيمة في منطقة عدم التأكد الموجبة التي يكون القرار الإحصائي فيها غير محسوم لصالح غياب أو وجود مشكلة الارتباط الذاتي. أشارت نتائج التقدير إلى وجود علاقة طردية بين معدل النمو الاقتصادي في العراق مع معدل نمو حجم الانفاق العام، اي إن تغيراً في معدل النمو الاقتصادي في العراق بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى سيؤدي إلى تغير مقابل في حجم معدل النمو في الانفاق العام في العراق بمقدار (30.2) وحدة، وهذا متطابق مع منطق النظرية الاقتصادية التي تؤكد على طبيعة العلاقة الطردية بين هذين المتغيرين. كما أظهرت نتائج التقدير وجود علاقة عكسية بين معدل النمو السكاني في العراق ومعدل النمو في حجم الانفاق العام، فهي تعني أن تغيراً في معدل النمو السكاني في العراق بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى سيؤدي إلى تغير معاكس في معدل النمو في الانفاق العام في العراق بمقدار(352) وحدة، وهذا لا يتطابق مع منطق النظرية الاقتصادية التي تؤكد على طبيعة العلاقة الطردية بينهما، لعل تفسير ذلك يكمن في العودة إلى بيانات البحث التي تبين انخفاض معدلات النمو السكاني بشكل ملحوظ في عدد من السنوات، لكن معدل النمو في الانفاق العام كان آخذ بالتزايد بسبب طبيعة الاقتصاد العراقي الأحادية المورد التي تشكل صادرات النفط الجزء الأكبر منه.

لم يكن التضخم في الاقتصاد العراقي بالحدة التي شهدها هذا الاقتصاد كما كان عليه الحال في العقدين السابقين، لكن حساسية الاقتصاد للتضخم وآثاره السلبية كانت واضحة وجلية، الأمر الذي قلل من قدرة الدولة على الانفاق العام، وهذا ما أظهرته نتائج التقدير لهذا الأنموذج التي كشفت عن وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم في الاقتصاد العراقي ومعدل النمو في حجم الانفاق العام، وهي تتطابق مع المنطق الاقتصادي، فهي تعني أن تغيراً في معدل التضخم بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى سيؤدي إلى تغير معاكس في معدل النمو في الانفاق العام في العراق بمقدار (١٩,١) وحدة. كما اتضح وجود علاقة عكسية بين الأسعار العالمية للنفط الخام ومعدل النمو في حجم الانفاق العام في العراق، فهي تعني أن تغيراً في الاسعار العالمية للنفط بمقدار وحدة واحدة مع ثبات العوامل الأخرى سيؤدي إلى تغير معاكس في معدل النمو في الانفاق العام في العراق بمقدار (٢٠,٣) وحدة، وهذا لا يتطابق مع منطق النظرية الاقتصادية التي تؤكد على طبيعة العلاقة الطردية بينهما، ولعل تفسير ذلك يكمن في العودة إلى بيانات البحث التي تبين أن اسعار النفط كانت في زيادة مستمرة حتى عام ٢٠٠٨ لكنها ما لبثت أن شهدت انخفاضاً في عام ٢٠٠٩، وفي الوقت نفسه كان معدل النمو في الانفاق العام قد شهد زيادة كبيرة في عام ٢٠٠٤ لكنه ما لبث ان شهد انخفاضاً كبيراً في الأعوام التالية تبعه موجة مترددة بين الزيادة والانخفاض، وهذا مما أدى إلى ارتفاع حجم النفقات العامة على الرغم من انخفاض أسعار النفط، الأمر الذي ترتب على ذلك ظهور علاقة عكسية بين هذين المتغيرين.

النتائج والتوصيات

أولاً- النتائج

١. يشير هيكل النفقات العامة في العراق الى وجود اختلال هيكلي في الانفاق العام، اذ تستحوذ النفقات الجارية على الجزء الاكبر من الانفاق فقد تراوحت الاهمية النسبية للنفقات الجارية كمتوسط للمدة (٧٤,٧ %) مقابل (٢٤,٧ %) للنفقات الاستثمارية ويدل ذلك على ضعف ما يخصص للبنى التحتية. كما أن النفقات الجارية أقل تأثراً بانخفاض الانفاق مقارنة بالنفقات الاستثمارية، لأن السياسة الاقتصادية لا تمتلك مرونة كبيرة في خفض النفقات الجارية بسبب هيمنة القطاع الحكومي على الاقتصاد.

٢. كانت الاهمية النسبية لمكونات النفقات الاستثمارية تشير إلى هيمنة القطاع الصناعي على باقي المكونات كمتوسط للمدة، إذ بلغ (٧٧ %)، يليه قطاع المباني والخدمات بنسبة (١١,٧ %)، ثم

قطاع النقل والمواصلات (٢,٦%) وشكل القطاع الزراعي نسبة متواضعة بلغت (٢,٤%) وأخيرا التربية والتعليم (٠,٩ %).

٣. عند استخدام اختبار ديكي- فوللر الموسع ADF في الكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الأنموذج، فقد تبين أنها مستقرة في المستوى، كما هو عليه الحال مع نمو الانفاق الحكومي ومعدل النمو الاقتصادي ومعدل النمو السكاني، أما المتغيرات الأخرى مثل معدل التضخم ومستوى الفساد والاسعار العالمية للنفط فقد أصبحت ساكنة أو مستقرة Stationary بعد أخذ الفرق الأول لها. ولقد تبين عند إجراء اختبار التكامل المشترك بطريقة انجل- كرانجر وجود تكامل مشترك بين نمو الانفاق العام في العراق والعوامل المؤثرة فيه، وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات التي بدورها تظهر سلوكاً متشابهاً، كما أن أنموذج التقدير لا يعاني من وجود مشكلة عدم تجانس التباين بين قيم حد الخطأ العشوائي، وهذا يعني صحة نتائج التقدير المتحصل عليها من خلال اختباري t وكذلك R^2. ولقد أشارت نتائج التقدير لهذا الأنموذج إلى أن (٧٨,٢%) من التغيرات الحاصلة في أنموذج تقدير تأثير العوامل المؤثرة في معدل النمو في الانفاق العام في العراق تعود إلى المتغيرات الأربعة المعتمدة في هذا الأنموذج، وقد أظهرت نتائج الاختبار أن متغيرات أنموذج التقدير كانت تتوزع توزيعاً طبيعياً.

٤. أظهرت نتائج التقدير لهذا الأنموذج أن متغير معدل النمو الاقتصادي كان له تأثير معنوي في معدل النمو في الانفاق العام في العراق، وهو على علاقة طردية معه، وأن هذه العلاقة كانت منسجمة مع المنطق الاقتصادي.

٥. أظهرت نتائج التقدير لهذا الأنموذج وجود علاقة عكسية بين معدل النمو السكاني في العراق ومعدل النمو في حجم الانفاق العام في هذا البلد، وهذا لا يتطابق مع منطق النظرية الاقتصادية التي تؤكد على طبيعة العلاقة الطردية بينهما.

٦. بالرغم من أن التضخم في الاقتصاد العراقي لم يكن بالحدة التي شهدها في العقدين السابقين، لكن حساسية الاقتصاد للتضخم وآثاره السلبية كانت واضحة وجلية، ولقد أظهرت نتائج التقدير لهذا الأنموذج وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم في الاقتصاد العراقي ومعدل النمو في حجم الانفاق العام في هذا البلد، وهي متطابقة مع المنطق الاقتصادي.

٧. لم يكن لمتغير "مؤشر الفساد" الذي يعمل على تقليل الانفاق العام تأثير معنوي في هذا الأنموذج، وذلك بسبب عدم اجتيازه لاختبار التأثير المعنوي (T-test)، لذلك تطلب الأمر إهماله من القياس.

٨. كانت الاسعار العالمية للنفط الخام على علاقة عكسية بمعدل النمو في حجم الانفاق العام في العراق، وهذا لا يتطابق مع منطق النظرية الاقتصادية التي تؤكد على طبيعة العلاقة الطردية بينهما.

ثانياً- التوصيات

١. إن عملية النهوض بواقع الانفاق العام في العراق تتطلب إعادة هيكلة الانفاق العام وتبني سياسات تضع في أولوياتها التوسع في حجم الانفاق الاستثماري لدوره المهم في توسيع الطاقات الانتاجية للاقتصاد ومعالجه مشاكل الاقتصاد العراقي ولاسيما مشكلة البطالة.

٢. تفعيل دور الإيرادات الأخرى غير النفطية كالإيرادات الضريبية والدخل من الاستثمار لتحسين هيكل الإيرادات الحكومية ولتجنب الاعتماد على مصدر تمويلي واحد.

٣. توجيه جزء أكبر من الانفاق الاستثماري نحو القطاع الزراعي والاهتمام بالزراعة لأن العراق يمتلك مساحات واسعة من الاراضي الصالحة للزراعة.

٤. يشير مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية التي مقرها برلين لعام ٢٠٠٤ إلى أن البعض من البلدان الغنية بالنفط، ومن ضمنها العراق كانت قد أحرزت نتائج جُد منخفضة بالنسبة للممارسات الحكومية النزيهة، لذلك يتوجب على العراق أن يتخذ من الإجراءات ما يجعله يتقدم في مسألة الشفافية حتى يستطيع أن ينهض باقتصاده القومي.

أولاً- المصادر باللغة العربية

١. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات مختلفة.
٢. البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، سنوات مختلفة.
٣. الجبوري، الزاملي، بتول مطر، دعاء محمد، ٢٠١٤، دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٢)، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ١٦ العدد،١.
٤. الجبوري، الفتلاوي، مهدي سهر غيلان، سلام كاظم شاني، ٢٠١٨، الموازنة العامة وبنية الناتج المحلي الاجمالي، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان الاردن.
٥. الجومرد، أثيل عبد الجبار والدباغ، أسامة بشير، المقدمة في الاقتصاد الكلي، الجامعة الاردنية،2002.
٦. الدليمي، الدليمي، علي احمد دراج، سعد عبد الكريم حماد فرحان، ٢٠١٧، دور الانفاق في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥) دراسة تحليلية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٩العدد١٧.
٧. العواد، اسعد محمد علي وهاب،٢٠١٧، اساسيات المحاسبة الحكومية في اطار تطبيقات نظام احصاءات مالية الحكومة GFS.
٨. المحمودي، حنان عبد الخضر هاشم، ١٩٩٧، العلاقة بين العوائد النفطية والانفاق الحكومي في اقطار مجلس التعاون الخليجي للمدة (١٩٨٠-١٩٩٥)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.
٩. المزروعي، نجمة، علي سيف، الياس ،٢٠١٢، اثر الانفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي دراسة تطبيقية على دولة الامارات العربية المتحدة خلال السنوات (١٩٩٠-٢٠٠٩) مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد الاول.
١٠. جار الله، رغد أسامة، ٢٠١٣، قياس أثر التطور المالي في معدل النمو الاقتصادي لعينة من الدول النامية للمدة ١٩٦٠-٢٠١٠، جامعة الموصل، رسالة ماجستير (غير منشورة).
١١. جيجاراتي، دامودار، ٢٠١٥، الاقتصاد القياسي، عودة، الدش، هند عبد الغفار، عفاف علي حسين، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض.
١٢. حميد، مقرني،٢٠١٥، اثر الانفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (١٩٨٨-٢٠١٢)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، شعبة العلوم الاقتصادية.
١٣. دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، تقرير الاقتصاد العراقي لعام ٢٠١٠، ٢٠١١، وزارة التخطيط.
١٤. داغر، علي، محمود محمد، علي محمد،٢٠١٠، الانفاق العام على مشروعات البنية التحتية واثره في النمو الاقتصادي في ليبيا (منهج السببية)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد ٥١.
١٥. كاظم، أموري هادي، طرق القياس الاقتصادي، مطبعة التعليم العالي، بغداد، ١٩٨٨.
١٦. كداوي، طلال محمود،٢٠٠٥، تحليل الانفاق الحكومي في سلطنة عمان خلال المدة (١٩٨٠-٢٠٠٠)، مجلة الاداري، العدد ١٠٠، السنة ٢٧.
١٧. محمد، شيخي،٢٠١٢، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
١٨. يونس، مفيد ذنون، ٢٠١٠، تأثير الفساد على الاداء الاقتصادي للحكومة، مجلة تنمية الرافدين، العدد١٠١ ، مجلد ٣٢.

ثانياً- المصادر باللغة الانكليزية

1. Shonchoy, Abus , 2013, Determinants of Government Consumption Expenditure in Developing Countries: A Panel Data Analysis, at https://www.researchgate.net/publication/49175193
2. McDougall, Stuart., (2000), Inflation and Deflation: Flip Sides of the same coin, An Economic Magazine for School, University of Otago, New Zealand, January
3. Wardhani, Rossieta, Martani, Ratna, Hilda ,Dwi ,2017, Good governance and the impact of government spending on performance of local government in Indonesia , Int. J. Public Sector Performance Management, Vol. 3, No. 1, 2017
4. Ruzima, Veerachamy, Martin, P ,2015, A Study on Determinants of Inflation in Rwanda from 1970-2013, Journal of Management and Development Studies 4(4): 390-401 (2015)
5. Seshaiah, Reddy , Sarma , S. V., Koti , I. R. S. ,2018 , General Government Expenditure and Economic Growth in India: 1980-81 to 2015-16 Theoretical Economics Letters, 2018, 8, 728-740 http://www.scirp.org/journal/tel
6. Todaro and smith ,2003, Economic Development, 8th edition , Addison Wesley.
7. Mehrara, Sujoudi, Mohsen, Ahmad, 2015, The Relationship between Money, Government Spending and Inflation in the Iranian Economy , International Letters of Social and Humanistic Sciences , ISSN: 2300-2697, Vol. 51, pp 89-94.